

المبحث الثالث: مقاومة الغلو والتشدد:

إِنَّ الْغُلُوَّ وَالتَّشَدُّدَ خَاصَّةً فِي الدِّينِ آفَةٌ أَصَابَتْ الْإِسْلَامَ مِنْذُ بَدَايَتِهِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْ مَظَاهِرِ ذَلِكَ: أَنْ بَعْضًا مِنَ الصَّحَابَةِ ابْتُلِيَ بِهَذِهِ الْآفَةِ فَذَهَبَ إِلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَنْظُرَ إِلَى عِبَادَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَسْتَقْلَهَا، وَيَرَى أَنْ يَتَجَاوَزَهَا فَيَزِيدَ فِي ظَنِّهِ عَلَيْهَا، فَأَدَّبَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَخِيرْ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا، وَهُوَ صَاحِبُ الشَّرِيعَةِ، الْإِنْسَانُ الْكَامِلُ، فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا، كَانَهُمْ تَقَالُوهَا فَقَالُوا: وَآيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. قَالَ: أَحَدُهُمْ أَمَا أَنَا فَإِنِّي أَصَلَّى اللَّيْلَ أَبَدًا. وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ. وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا. فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: « أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لِأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَصَلَّى وَأَرْقُدُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١).

ولقد أصبح سلوك هؤلاء المتشددين في واقعنا المعاصر عائقا حقيقياً أمام الدعوة الإسلامية وانتشارها، لأنهم يُجهضون أي محاولة لتجديد الخطاب الدعوي ليتواءم مع الحضارة الحديثة ومستجداتها، وينظرون

(١) صحيح البخاري (كتاب النكاح/ باب الترغيب في النكاح) ٢/٧، رقم: ٥٠٦٣.

لأى عالم مسلم يمارس الاجتهاد - برغم كونه أهل له - على أنه عميل خائن، مَحَرَّفٌ للدين، مبطلٌ للشريعة، مما أوقع التوجس والخوف في قلوب المجتهدين، وجعلهم يُحجمون عن التقدم لما هم أهلُه من تقديم نظراتٍ معاصرةٍ جديدةٍ تُرغب الآخِر في عقيدة الإسلام وشريعته، نعم يُحمدُ لهم حرصهم على أصالة الفكر الإسلامي وعلى ثوابت العقيدة والشريعة، ولكنهم يُقدمون سوء الظن بكل مُجتهدٍ ويرون أنفسهم أوصياء على دين الله وأن الآخرين إنما هم جناةٌ معتدون. والحادثُ الواقعُ أنهم جنوا على دين الله حيث أوقفوا حركة الإعجاز فيه، فإن الله سبحانه وتعالى وَضَعَ في شريعته آليَةً تمكُن من يفقهونها ويعملون بها أن يطوروا من أنفسهم حتى يقدّموا للإنسانية نموذجاً مشرقاً ناجحاً في كل عصر وفي كل مَصر، وأما الجمودُ الذي أصبحنا نعيش فيه حتى صار الآخِرُ ينظرُ إلينا نظرةً ملؤها البؤس والخوف والتوجس فإنه نتاجٌ طبيعيٌّ لآفة التشديد والغلو في الدين والسلوك التي ضربت بجذورها في عقول بعض العامة بل والمتعلمين، وهذا التوجُّه أصبح تربةً صالحةً للفكر المتطرف في جهة العنف والعدوان، وأصلاً للمَشْرَبِ المتشدد الذي يدعو إلى تشرذم المجتمع، وإلى انعزال الإنسان عن حركة الحياة، وأن يعيش وَحْدَهُ في خياله الذي غالباً ما يكون مريضاً غير قادرٍ على التفاعل مع نفسه أو مع من يحيط به من الناس.

ويجب على المجتمع المسلم سواءً فيه علماءؤه أو عامته ألا ينساقوا وراء هذا الغلو وأن ينبذوه ويرفضوه، من حيث رفضه رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب شريعة التسامح والتعايش، لأن الضرر الذي سيلحق

بالمجتمعات الإسلامية لن يقتصر على فئةٍ دون أخرى.

ومن الغريب أو من الأمور المتناقضة أن هؤلاء الغلاة المتشددين برغم قلة بضاعتهم في العلم، وبرغم إنكارهم على كل مجتهدٍ ومجددٍ فإنهم ينكرون على الناس تمسكهم بما أثير عن العلماء من مذاهبٍ فقهيةٍ يقلدونها ويستهدون بما جاء فيها.

فهؤلاء يذمون التقليد وينكرون على متبعي المذاهب الفقهية الأربعة كمذهب الإمام أبي حنيفة والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد. وإن كانوا يتمسحون باتباع الإمام أحمد بن حنبل، وليس الأمر كما يدعون، وإنما هم يجدون في مذهب أحمد سعةً للانفلات من أي ضابط يحكمهم، لأن مذهب أحمد من أكثر المذاهب التي تتعدد فيها الروايات والآراء، فأينما توجهت فسوف تجد في مذهبه تأويلاً وسعةً.

وجمهور الأصوليين متفقون على أن المقلد يشمل: العامي المحض؛ لعجزه عن النظر والاجتهاد، والعالم الذي تعلم بعض العلوم المعتمدة في الاجتهاد، ولكنه لم يبلغ رتبة الاجتهاد، فكل منهما يلزمه التقليد؛ قال العلامة الشيخ محمد حسنين مخلوف في كتابه: «بلوغ السؤل» تحت عنوان استناد أقوال المجتهدين إلى المآخذ الشرعية: وقد اعتبر الأصوليون وغيرهم أقوال المجتهدين في حق المقلدين القاصرين كالأدلة الشرعية في حق المجتهدين، لا لأن أقوالهم لذاتها حجة على الناس تثبت بها الأحكام الشرعية كأقوال الرسل عليهم الصلاة والسلام فإن ذلك لا يقول به أحد؛ بل لأنها مستندة إلى مآخذ شرعية بذلوا جهودهم في استقرائها وتمحيص دلائلها مع عدالتهم وسعة إطلاعهم واستقامة

أفهامهم وعنايتهم بضبط الشريعة وحفظ نُصوصها، ولذلك شرطوا في المستثمر للأدلة المُستنبط للأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية - لكونها ظنية لا تنتج إلا ظنا - أن يكون ذا تأهلٍ خاصٍ وقوةٍ خاصةٍ وملكةٍ قويةٍ يتمكنُ بها من تمحيصِ الأدلةِ على وجهٍ يجعلُ ظنونه بمثابة العلمِ القطعيِّ صونا لأحكام الدينِ عن الخطأِ بقدرِ المستطاع.

ثم قال: «وكما أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم المستعدين للاجتهد ببذل الوسع في النظر في المآخذ الشرعية لتحصيل أحكامه تعالى، أمر القاصرين عن رتبة الاجتهاد من أهل العلم باتباعهم والسعي في تحصيل ما يؤهلهم لبلوغ هذا المنصب الشريف، أو ما هو دونه حسب استعدادهم في العلم والفهم، وأمر العامة الذين ليسوا من أهل العلم بالرجوع إلى العلماء والأخذ بأقوالهم كما قال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: الآية ٤٣]، أى: بحكم النازلة ليخبروكم بما استنبطوه من أدلة الشريعة مقروناً بدليله من قول الله، أو قول رسوله صلى الله عليه وسلم، أو مجرداً عنه.

فإن ذكر الدليل من المُجتهد أو العالم الموثوق به بالنسبة لمن لم يعلم حكم الله في النازلة غيرُ لازم خصوصاً إذا كان ممن لا يفهم وجه الدلالة كأكثر عامة الأمة، أو كان الدليلُ ذا مقدمات يتوقف فهمها وتقريب الاستدلالِ بها على أمورٍ ليس للعامةِ إلمامٌ بها»^(١).

ويقول الإمام الشاطبي: فتاوى المجتهدين بالنسبة إلى العوام كالأدلة الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين، والدليل عليه أن وجود الأدلة بالنسبة

(١) بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول ص ١٥.

إلى المقلِّدين وعدمها سواءً إذ كانوا لا يستفيدون منها شيئاً، فليس النظر في الأدلة والاستنباط من شأنهم ولا يجوز ذلك لهم ألبتة، وقد قال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، والمقلِّد غير عالم، فلا يصح له إلا سؤال أهل الذكر، وإليهم مرجعه في أحكام الدين على الإطلاق، فهُمْ إِذَا الْقَائِمُونَ لَهُ مَقَامَ الشَّارِعِ وَأَقْوَالُهُمْ قَائِمَةٌ مَقَامَ الشَّارِعِ^(١). وكذلك فإن القول بمنع التقليد فيه ما فيه من تكليف من لا قدرة له على الاجتهاد بمعرفة الحكم من دليله، وهو تكليف له بما ليس في وسعه، فيكون منهياً عنه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٦]، ويضاف إلى ذلك أنه يؤدي إلى ترك الناس مصالحهم الضرورية، والاشتغال عن معاشهم في الحياة الدنيا، بتعطيل الحرف والصناعات لمعرفة الأحكام، وفي ذلك فساد للأحوال^(٢).

ولا يجب على المقلد أن يلتزم مذهباً معيناً في كل واقعة، بل له أن يأخذ بقول أي مجتهد شاء وهو الصحيح؛ ولذلك اشتهر قولهم: العامي لا مذهب له، بل مذهبه مذهب مفتيه. أي: المعروف بالعلم والعدالة. وهذا الأخير هو الصحيح، قال الإمام النووي: الذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزمه التمذهب بمذهب، بل يستفتي من شاء، أو من اتفق من غير تلقطٍ للرخيص، ولعل من منعه لم يثق بعدم تلقطه^(٣).

(١) الموافقات للشاطبي ٢٩٢/٤ - ٢٩٣.

(٢) انظر: أصول الفقه للعلامة محمد أبي النور زهير ٤/٤٦٤، وتعليق الشيخ/ عبد الله دراز على الموافقات ٢٩٢/٤.

(٣) روضة الطالبين ١١/١١٧.

ونقل ابن عابدين في حاشيته عن الشرنبلالي قوله: ليس على الإنسان التزام مذهب معين، وأنه يجوز له العمل بما يخالف ما عمله على مذهبه مقلداً فيه غير إمامه مستجمعاً شروطه، ويعمل بأمرين متضادين في حادثتين لا تعلق لواحدة منهما بالأخرى، وليس له إبطال عين ما فعله بتقليد إمام آخر؛ لأن إمضاء الفعل كإمضاء القاضي لا يُنقَضُ اهـ^(١).

واتباع المقلد لمن شاء من المجتهدين هو اتباع للحق؛ فإن جميع الأئمة على حق، بمعنى أن الواحد ليس عليه إلا أن يسير حسب ما هداه إليه اجتهاده، ولا ينبغي للمقلد أن يتصور وهو يختار اتباع واحد منهم أن الآخرين على خطأ^(٢).

وأما اتباع المذاهب في إطار الدراسة والتفقه فهذا مما لا فكاك منه ولا بديل عنه؛ لأن هذه المذاهب الفقهية الأربعة المتبعة قد خدمت خدمة لم تتوفر لغيرها، فاعتنى بنقلها وتحريرها ومعرفة الراجح فيها، وأُستدِل لها وترجم لأئمتها بما جعل كل واحدة منها مدرسة مستقلة لها أصول معلومة، وفروع محررة، يتحتم على من أراد التفقه في الدين أن يسلك أحدها متعلماً ودارساً ومتدرباً، فتكون بدايته هو من حيث انتهوا هم.

المتشددون يعتبرون أغلب تصرفات المسلمين بدعاً وضلالات:

ومن أشنع المفاهيم المسيطرة على فكر هؤلاء الغلاة في هذا العصر هو اتساع مفهوم البدع، فيعدون أغلب سلوك المسلمين في عباداتهم

(١) حاشية ابن عابدين ٥١/١.

(٢) انظر: أصول الفقه الإسلامي ١١٣٧/٢ - ١١٣٩، واللامذهبية أخطر بدعة تهدد

الشرعية الإسلامية لفضيلة الدكتور/ محمد سعيد البوطي ص ٣٧ - ٣٨ بتصرف.

وعاداتهم من البدع والضلالات. وذلك لأنهم ظنوا أن كل ما لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم بدعةً وضلالةٌ لا يجوز فعلها، فتراهم إذا رأوا من يرفع يديه بعد الصلاة ليدعو الله ينهرونه ويقولون له إنها بدعة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك. ومن يمد يده لمصافحتهم بعد الصلاة يخبرونه بأن ذلك بدعة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك..... إلخ.

فهل ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم بدعة وضلالة؟

إن موضوع هذا السؤال أُلْف فيه الشيخ العلامة السيد عبد الله بن الصديق الغماري رسالة سماها «حُسن التفهيم والدرك مسألة الترك»، وقد افتتحها بأبيات جميلة؛ فقال:

الترك ليس بحجة في شرعنا	لا يقتضى منعا ولا إيجابا
فمن ابتغى حظرا بترك نبينا	ورآه حكما صادقا وصوابا
قد ضل عن نهج الأدلة كلها	بل أخطأ الحكم الصحيح وخابا
لا حظر يمكن إلا إن نهى أتى	متوعدا لمخالفه عذابا
أو ذم فعل مؤذن بعقوبة	أو لفظ تحريم يواكب عابا

ولقد اتفق علماء المسلمين سلفاً وخلفاً شرقاً وغرباً على أن الترك ليس مسلكاً للاستدلال بمفرده، فكان مسلكهم لإثبات حكم شرعي بالوجوب أو الندب أو الإباحة أو الكراهة أو الحرمة يتمثل في أحد الأمور التالية:

- ١ - ورودُ نصٍّ من القرآنِ.
- ٢ - ورودُ نصٍّ من السنةِ.
- ٣ - الإجماعُ على الحكمِ.
- ٤ - القياسُ.
- ٥ - واختلفوا في مسالكٍ أخرى لإثباتِ الحكمِ الشرعيِّ منها : قولُ الصحابيِّ.
- ٦ - سدُّ الذريعةِ.
- ٧ - عمل أهلِ المدينةِ.
- ٨ - الحديثُ المرسلُ.
- ٩ - الاستحسانُ.
- ١٠ - الحديثُ الضعيفُ.

وغير ذلك من المسالك التي اعتبرها العلماءُ، والتي ليس بينها التركُ؛ فالتركُ لا يفيدُ حكماً شرعياً بمفرده، وهذا محلُّ اتفاقٍ بين المسلمين، وهناك من الشواهدِ والآثارِ على أن الصحابة رضِيَ اللهُ عنهم لم يفهموا من تركِهِ صلى اللهُ عليه وسلمَ التحريمَ ولا حتى الكراهةَ، وذلك ما فهمه الفقهاءُ عبرَ العصورِ.

وقد ردَّ ابن حزم على احتجاجِ المالكيةِ والحنفيةِ على كراهةِ صلاةِ الركعتينِ قبل المغربِ بسببِ أن أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ كانوا لا يصلونها، ونصه في ذلك كالآتي: «وهذا لا شيءٌ؛ أولُ ذلك أنه منقطعٌ؛ لأن إبراهيمَ لم يدرك أحداً ممن ذكرناه، ولا ولدٌ إلا بعد قتلِ عثمانِ بسنينٍ، ثم لو صح لما كانت فيه حجةٌ؛ لأنه ليس فيه أنهم رضِيَ اللهُ عنهم نهوا عنهما، ولا أنهم كرهوهما، ونحن لا نخالفهم في أن تركَ جميعِ التطوعِ

مباح»^(١)، فلم يتوقف كثيرًا ابن حزم أمام ترك الصحابة لصلاة الركعتين، وقال: «إن تركهم تلك الصلاة لا شيء، طالما أنهم لم يصرحوا بكرهتها، ولم ينقلوا ذلك.

وهذا مسلكه مع ترك الصحابة لعبادة، وكان ذلك عين موقفه من ترك النبي صلى الله عليه وسلم لعبادة أصلها مشروع حيث قال في الكلام على ركعتين بعد العصر: «وأما حديثُ علي بن أبي طالب فلا حجة فيه أصلاً؛ لأنه ليس فيه إلا إخباره رضى الله عنه بما علم من أنه لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما، وهو الصادق في قوله، وليس في هذا نهى عنهما، ولا كراهة لهما؛ [وما] صام عليه السلام قط شهراً كاملاً غير رمضان، وليس هذا بموجب كراهية صوم [شهر كامل تطوعاً]»^(٢)، فلقد فهم من ترك النبي صلى الله عليه وسلم صيام شهر كامل غير رمضان، لا يدل على حرمة ولا كراهية صيام شهر كامل غير رمضان، حتى وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله.

وترك النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة بعد رفع الرأس من الركوع إلا أن يقول: سمع الله لمن حمده، ولم يفهم الصحابي أن مجرد تركه صلى الله عليه وسلم يوجب الحظر، فعن رفاع بن رافع الزرقبي، قال: «كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ» قَالَ: أَنَا،

(١) المحلى بالآثار، لابن حزم، ج ٢ ص ٢٢.

(٢) المحلى بالآثار، لابن حزم، ج ٢ ص ٣٦.

قَالَ: «رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلٌ»^(١). فكيف يُقَدِّمُ الصحابيُّ على شيء وهو يعتقدُ حرمةَ، ولم يعاتبه النبيُّ صلى الله عليه وسلَّم على نهجه ذاك، ولم يقل له مثلاً: أحسنت ولا تعدُّ. أو نهاه عن إنشاءِ أدعيةٍ أخرى في الصلاة، وكما نعلمُ فإن تأخيرَ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ لا يجوزُ.

ولم يفهم سيدنا بلال رضي الله عنه من ترك النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة عند كل وضوء عدم جواز ذلك، فأقدم على تلکم الصلاة التي استحسناها وواظب عليها، ولم يخبر النبي صلى الله عليه وسلَّم، فلما سأله النبي صلى الله عليه وسلم قائلاً: «يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام، فإنني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة». قال: ما عملتُ عملاً أرجى عندي، أني لم أتطهر طهوراً في ساعة ليل أو نهار إلا صليتُ بذلك الطهور ما كتبت لي أن أصلي». قال أبو عبد الله: دف نعليك يعني تحريك^(٢).

فسيدنا بلال رضي الله عنه سنَّ لنفسه صلاة في توقيت لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم، بل وعدَّ هذه السنة التي سنَّها لنفسه أرجى أعماله، فحينما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن أرجى أعماله أخبره بها. ولا يُطعن في هذا الفهم كونُ أن الصلاة بعد الوضوء صارت سنة بعد إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لها، ولكن نستدلُّ بفهم الصحابةِ بجواز

(١) البخارى (كتاب الأذان - بابُ فَضْلِ اللُّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) ١/١٥٩، رقم (٧٩٩).

(٢) البخارى (كتاب التهجد - بابُ فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَفَضْلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ؛

بِاللَّيْلِ وَالنَّهَائِ) ٢/٥٣، رقم (١١٤٩).

إنشاء أدعية وصلوات في أوقات تركها النبي صلى الله عليه وسلم، ونستدلُّ كذلك بعدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على هذا المسلك والأسلوب، وعدم نهيمهم عنه في المستقبل.

فإن كان ترك النبي صلى الله عليه وسلم أو أحدٍ من أصحابه لأمرٍ لا يدلُّ على أنه بدعة، فكيف نظر علماء المسلمين للبدعة، وما هي مسالكهم في ذلك؟!!

هناك مسلكان للعلماء في تعريف البدعة في الشرع، المسلك الأول: وهو مسلك العز بن عبد السلام؛ حيث اعتبر أن ما لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم بدعة وقسمها إلى أحكام حيث قال: «فعل ما لم يُعهد في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهي منقسمة إلى: بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة، والطريق في معرفة ذلك أن تُعرض البدعة على قواعد الشريعة: فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المكروه فهي مكروهة، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة»^(١). وأكد النووي على هذا المعنى؛ حيث قال: «وكل ما لم يكن في زمنه يُسمى بدعة، لكن منها: ما يكون حسناً، ومنها: ما يكون بخلاف ذلك»^(٢).

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام، ٢٠٤/٢.

(٢) فتح الباري، لابن حجر، ٣٩٤/٢.

والمسلك الثاني: جَعَلَ مفهوم البدعة في الشرع أخصَّ منه في اللغة، فجَعَلَ البدعة هي المذمومة فقط، ولم يُسَمِّ البدع الواجبة، والمندوبة، والمباحة، والمكروهة بدعًا كما فعلَ العزُّ؛ وإنما قَصَرَ مفهوم البدعة عنده على المحرمة، وممنْ ذَهَبَ إلى ذلك ابنُ رجب الحنبليُّ - رحمه الله - ويوضِّحُ هذا المعنى فيقولُ «والمرادُ بالبدعة: ما أُحْدِثَ مما ليس له أصلٌ في الشريعةِ يدلُّ عليه، وأمَّا ما كان له أصلٌ في الشرعِ يدلُّ عليه فليس ببدعة، وإنْ كان بدعةً لغةً»^(١).

وفي الحقيقة فإنَّ المسلكين اتفقا على حقيقة مفهوم البدعة، وإنما الاختلافُ في المدخل للوصول إلى هذا المفهوم المتفق عليه وهو أنَّ البدعة المذمومة التي يَأْتُمُّ فاعلُها هي التي ليس لها أصلٌ في الشريعةِ يدلُّ عليها وهي المرادة من قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة»^(٢).

وكان على هذا الفهم الواضح الصريح أئمة الفقهاء وعلماء الأمة المتبوعين، فهذا الإمام الشافعي رَضِيَ اللهُ عنه؛ حيث رَوَى عَنْهُ البيهقيُّ أنه قال: «المحدثات من الأمور ضربان، أحدهما: ما أُحْدِثَ مما يخالفُ كتابًا، أو سنةً، أو أثرًا، أو إجماعًا فهذه بدعة الضلالة، والثاني: ما أُحْدِثَ من الخير لا خلاف فيه لواحدٍ من هذا فهذه محدثة غير مذمومة»^(٣)، وقال حُجَّةُ الإسلامِ أبو حامد الغزالي رحمه الله: «ليس كل

(١) جامع العلوم والحكم ص ٢٢٣.

(٢) صحيح مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب تخفيف الصلاة والخطبة) ١١/٣.

رقم: ٢٠٤٢.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١٣/٢٥٣.

ما أُبدِعَ منهياً عنه، بل المنهَى عنه بدعةٌ تُضادُ سنةً ثابتةً، وترَفَعُ أمراً من الشرع»^(١)، وقال الإمام النووي رحمه الله: واعلم أن هذه المصافحة مستحبةٌ عند كلِّ لقاءٍ، وأما ما اعتادهُ الناس من المصافحة بعدَ صلاتي الصبح والعصر، فلا أصلَ له في الشرع على هذا الوجه، ولكن لا بأس به، فإنَّ أصلَ المصافحةِ سنةٌ، وكونُهُم حَافِظُوا عليها في بعضِ الأحوالِ، وفَرَطُوا فيها في كثير من الأحوالِ أو أكثرها لا يخرِجُ ذلك البعضُ عن كونه من المصافحةِ التي وَرَدَ الشرعُ بأصلها»^(٢).

بل إن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعلَ لمن يُسنُّ للمسلمين سنةً فيهما خيراً وصلاحاً فإنَّ له ثوابها وثواب من عملَ بها كما قال: «له في ذلك ثوابٌ فقال: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»^(٣).

والسنة الحسننة؛ يؤيدها قولُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه «نعمتِ البدعةُ هذه» في جمع الناس على صلاة التراويح، فهو أمر وإن لم يسنه النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه ليس بخارج عن مقصد الشارع من حض الناس على الجماعة والعبادة.

(١) الإحياء، لأبي حامد ٢/٢٤٨.

(٢) النووي في الأذكار ص ٢٢٦.

(٣) صحيح مسلم (كتاب العلم/باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو

ضلالة) ١/٨، رقم (٦٩٧٥).

ونخلصُ من كل ذلك إلى أن الأمنَ المجتمعيَّ له عدةُ جوانبٍ، فالأمنُ في ذاته شَمَلٌ: الأمنَ السياسيَّ، والاجتماعيَّ، والمجتمعيَّ، والاقتصاديَّ، والعسكريَّ، والبيئيَّ.

وأما استقرارُ المجتمعِ فهو مبنَى على إيمانِ أفرادِهِ بمفهومِ التعايشِ السلمى بينهم سواءً كانوا مسلمين أو غير مسلمين، ثم يحتاجُ الأمنُ للاكتمالِ بمواجهةِ ظاهرةِ التطرفِ والغلوِّ في الفكرِ الدينيِّ والفكرِ السياسيِّ وغير ذلك، فإن الغلوَّ والتشددَّ آفةٌ تصيبُ الإنسانَ بالعنفِ وعدمِ تقبيلِ الآخرِ، وعدمِ القبولِ بالتعايشِ معه، مما يهددُ أمنَ الجماعةِ ويضيعه.

* * *